تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٨٥١

٨ صفحات | الأربعاء ٢٤ رجب ١٤٤٤هـ - ١٥ شباط ٢٠٢٣ م

tishreen.news.sy

ملف تشرين

صحوة إنشائيّة على إيقاع الزلزال الصاخب..

«استنفار» غير مسبوق لفرق السبر والمعاينة والنتائج تفوق المتوقع

4

حقائق هندسية وتشخيص أكاديمي هادئ لوقائع ما بعد الزلزال

5

الزلزال يوجه الأنظار إلى مستوى التقيد بشروط السلامة الإنشائية للأبنية

5

باعت خاتم زفافها.. وآخر يبحث عن عمل
مهجّرو الزلزال يعانون ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات في دمشق

6

تجّار يستغلّون «كارثة حلب» ويضاعفون أرباحهم على حساب المنكوبين..

فأين الرقابة التموينية وغرفة التجارة..؟!

2

كيف سبق «التأمين» حدوث كارثة الزلزال ليوفر الحماية الاقتصادية للمتضررين؟

3

بعد الكارثة ورأب الصدع...
«الدراسات الهندسية» تعدّ دليل عمل لفرق التدخل السريع الميداني

3

تجّار يستغلّون «كارثة حلب» ويضاعفون أرباحهم على حساب المنكوبين...
فأين الـــرقابة التمـــوينية وغـــرفة التجـــارة..؟!

تشرين- رحاب الإبراهيم

يبدو أن قوة الزلزال المدمرة ونتائجه الكارثية على مدينة حلب وأهلها، لم يكونا كافيين لردع أصحاب المحال التجارية عن رفع أسعار بضائعهم وخاصة المطلوبة في مساعدة المنكوبين في استغلال فج يستحق أقسى العقوبات وأشدها، وسط غياب واضح للرقابة التموينية، التي يفترض أن تكون مستنفرة بكل طاقتها في مثل هذه الأوقات لمنع هذه التجاوزات وضبط المخالفين ووضع حدّ لاستغلالهم البشع.

استغلال الكارثة

ففي الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الأهلي بكل طاقاته لتأمين المساعدات والمعونات إلى المتضررين من الزلزال بما فيها شراء الأطعمة واحتياجات الإغاثة الأخرى لتوزيعها على مراكز الإيواء، شهدت أسواق حلب جنوناً في أسعار مختلف السلع، في استغلال غير إنساني لكارثة الزلزال وظروف المواطنين الصعبة، كأدبهم طوال سنوات الحرب عدّ بعض التجار الفاجعة الجديدة فرصة لزيادة مكاسبهم بعد إقبال أهل الخير على شراء مستلزمات الإغاثة من مختلف السلع، فمثلاً ارتفع سعر سندويش الفلافل إلى ٤ آلاف والشاورما إلى أكثر من ١٠ آلاف، والخضار والفواكه حلّقت بأسعارها عالياً، وحدّث ولا حرج عن أسعار السكر والأرز والطحين وغيرها.

والسؤال المشروع هنا، أين الجهات الرقابية من واقع أسعار السلع المرتفعة وغير المبرر، فإذا كانت المؤسسات الأخرى مشغولة برفع الأنقاض وإنقاذ الضحايا، وهدم الأبنية المتصدعة والخطرة، فما الذي يشغل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب، ألّا يفترض أن يحركها هذا الواقع المأساوي وتستنفر لمنع هذه الشطحات في الأسعار، والتي يدفع ضريبتها المواطنون المنكوبون، ولماذا لا تكثف دورياتها وتنشرها في الأسواق الأكثر طلباً مع الإعلان بشكل واضح عن عقوبات شديدة بحق المخالفين والمتاجرين بلقمة المتضررين وأرواحهم أيضاً.

وأيضاً أين دور غرفة تجارة حلب من أفعال هؤلاء التجار، فاليوم لا شك في أن الغرفة تقوم بمبادرات مهمة لمساعدة المتضررين عبر إيوائهم في سوقي طريق الحرير وضهرة عواد وتأمين احتياجات العائلات المتضررة من غذاء وأغطية وحتى طبابة، لكن اتخاذ دورها في توجيه إنذار للمخالفين ومنع هذه التجاوزات غير المقبولة في هذا الظرف الكارثي لا يقل أهمية عما تفعله في مراكز الإيواء التي افتتحتها في هذه الأسواق.

تدخل فوري

وقد اشتكى عدد من المواطنين في حلب لـ«تشرين» غلاء أسعار مختلف السلع فيما يبدو أشبه بزلزال آخر يزيد من معاناتهم، حيث استغربت ولادة معروف ارتفاع أسعار السلع غير المبرر وخاصة أنه يفترض في هذه الواقع المأساوي مبادرة التجار إلى تخفيض أسعارهم وليس العكس، كنوع من التعاطف مع المتضررين، وإن كان كل أهل حلب ضمن هذه الفئة في الوقت الحالي، لتقول بأسف: يبدو أن قوة الزلزال المدمر لم تردع المخالفين وتضع حدّاً لجبروتهم وجشعهم..

في حين تطالب السيدة أم محمد مجدلاوي المتضررة من الزلزال، والتي اضطرت إلى السكن عند أحد أقاربها لكونها لا تفضل المبيت في مراكز الإيواء، بتدخل فوري للجهات المعنية برقابة الأسواق وعدم إطلاق التصريحات ذاتها لكونها لن تردع تاجراً لا يخشى الله في أفعاله المخالفة وخاصة في ظل هذه الفاجعة التي زادتها ألماً هذه القفزات غير الأخلاقية في أسعار السلع.

دوريات مناوبة

معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب محمد برهان كوردية أكد لـ«تشرين» أن (التجارة الداخلية) تقوم بعملها كما يجب، مع زيادة عدد الدوريات التموينية، حيث تتمركز في الأسواق على مدار اليوم، إضافة إلى التدعيم بدوريات مناوبة، مشيراً إلى تسطير عدد من الضبوط التموينية بحق المخالفين شملت تجار الجملة والمفرق، بتهمة زيادة الأسعار وعدم الإعلان عنها وعدم وجود بينان تكلفة، من دون تحديد عدد الضبوط منذ كارثة الزلزال التي ألمّت بمدينة حلب.

وبين كوردية أن مديرية التجارة الداخلية لا تقدر أن تفعل أكثر من ذلك، فهي تقوم بواجباتها في مراقبة الأسواق على أكمل وجه، مشدداً على أن الموضوع لا يتعلق باستغلال كارثة الزلزال، ففي رأيه ارتفاع الأسعار لا يقتصر على مدينة حلب وإنما يشمل جميع المحافظات.

ت: صهيب عمرانية

٦ مراكز إيواء في حمص تستوعب ٤٥٠٠ شخص

تشرين-ميمونة العلي

استقبلت محافظة حمص ٣٥ شخصاً من إخوتنا المنكوبين بالزلزال، يقيمون في مركز محمود عثمان في حي القصور، بالإضافة لعائلات لجأت إلى الأقارب في ريف المحافظة.

«تشرين» زارت المنكوبين في حي القصور برفقة أمين سر اللجنة الفرعية للإغاثة في حمص عدنان ناعسة، فقال: استقبل المركز ثماني عائلات ٦ من حلب و٢ من اللاذقية معهم ١٠ أطفال، وقدمت لهم المساعدات والرعاية الصحية عن طريق العيادة المتنقلة للهلال الأحمر في حمص، وأضاف: منذ اليوم الأول للزلزال تم تجهيز ٦ مراكز إيواء في حمص بطاقة استيعابية ٤٥٠٠ شخص ٣ منها في حي البياضة ومركز واحد في كل من أحياء: دير بعلبة، بابا عمرو، والقصور.

مع المنكوبين

خيرو عدنان أسعد مع عائلته وأطفاله من الشاليهات الجنوبية في اللاذقية يقول: تصدع المنزل بالكامل، وبواسلنا في الجيش العربي السوري أنقذونا وساعدنا في الوصول إلى حمص حيث لقينا كل الاهتمام ولاينقصنا شيء.

وعن سبب اختيار حمص قال أسعد: هجرنا كعائلة مرتين مرة من الحجر الأسود في دمشق بسبب الإرهاب عام ٢٠١٢ إلى اللاذقية واليوم غادرناها إلى حمص لأن زوجتي جذورها من حمص وسأستقر في ريف المحافظة حيث نملك قطعة أرض جرداء نتمنى أن نستطيع الإقامة فيها واستصلاحها إذ لا يمكننا البقاء في مركز الإيواء.

بدورها قالت وردة رمضان جنيد من الشاليهات الجنوبية في اللاذقية: البناء تصدع بالكامل وخرجنا لئلا يسقط فوق رؤوسنا، والمركز هنا مؤمّن بكل احتياجاتنا.

فاضل أقرع من المعادي في حلب معه ٧ أولاد يقول: خرجنا حفاة بثياب النوم تحت المطر والصقيع وجئنا إلى حمص لكونها لم تتضرر كثيراً بالزلزال على أمل أن نجد الأمان، مضيفاً: الجمعيات الخيرية تقدم كل احتياجاتنا، ابنتي لا تتكلم ولا تسمع منذ لحظة الزلزال وإن شاء الله نجد لها علاجاً هنا.

ديبة عبد الله من حي المقامات في حلب تقول: هربنا من الزلزال بعد أن تساقط البيت بالكامل ومعي ثلاثة أطفال،أمّنوا لنا هنا الدواء والتدفئة.

دورٌ فعّال للجمعيات الأهلية في السويداء بجمع التبرعات لمتضرري الزلزال

تشرين – طلال الكفيري

أكثر من ٦٥ جمعية أهلية و خيرية في السويداء، بادرت ومنذ اللحظات الأولى لوقوع كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب عدة محافظات سورية، لجمع التبرعات العينية والنقدية لمساعدة المتضررين في المحافظات المتضررة.

وأشار مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في السويداء المهندس سامر بحصاص ل"تشرين" إلى تلك الجمعيات التي قامت بتقديم نحو ١٠ أطنان من المساعدات العينية إلى لجان الإغاثة المشكلة على مستوى الوحدات الإدارية في المحافظة، بغية إيصالها إلى متضرري الزلزال، حيث تضمنت المساعدات المقدمة مواد غذائية، وحليب الأطفال، وبطانيات، وفرشاً، وألبسة شتوية، وأدوية وغيرها من مواد الإغاثة، حيث تم إرسالها إلى المحافظات المنكوبة عن طريق لجنة الإغاثة بالمحافظة، ناهيك عن المساعدات النقدية التي تمت إضافتها إلى الحساب المصرفي المخصص بالمصرف التجاري لأعمال الإغاثة.

لافتاً إلى أن التوافد من المتبرعين إلى مقر الجمعيات ما زال مستمراً لتاريخه، ما يعكس صور التكاتف والتعاضد بين أبناء الوطن الواحد.

رئيسة مجلس إدارة مؤسسة مرساة ريماز عبد الحي قالت : إن المؤسسة قامت بتقديم المساعدات العينية للمتضررين، والتي هي عبارة عن معاطف وألبسة شتوية وأحذية، علماً أن المعاطف المقدمة هي من إنتاج المشغل المحلي الذي أحدثته المؤسسة.

كيف سبق «التأمين» حدوث كارثة الزلزال ليوفر الحماية الاقتصادية للمتضررين؟

تشرين – إبراهيم غيبور

أسئلة عديدة، طرحت بعد حدوث الزلزال، عن دور قطاع التأمين في تحمل مسؤولياته، والتقليل قدر الإمكان من الأعباء التي ستتحملها مؤسسات الدولة في إعادة تأهيل ما تضرر، وهناك من تساءل: هل تغطي شركات التأمين المحلية مخاطر الكوارث الطبيعية، وماذا تقدم للمتضررين منها، وإلى أي مدى يوفر التأمين الحماية الاقتصادية للمؤمن لهم..؟

الدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين وفي تصريح خاص لـ(تشرين) أكد وجود تأمين ضد مخاطر الزلازل في الشركات العاملة في السوق، وذلك منذ تأسيسها، ولكن ليس كمنتج تأميني مستقل، أو وثيقة تأمين خاصة بالزلازل، وإنما يأتي ضمن التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية، ضمن أنواع بوالص تأمين أخرى، أبرزها تأمين الحريق، لافتاً إلى أن سعر التأمين ضد أخطار الحريق المتعارف عليه اليوم في السوق السورية يتراوح بين ١.٥ – ٣ في الألف سواء من قيمة المبنى أو مواده، وذلك حسب طبيعة الخطر وتقييم المنشأة قيد التأمين.

ومن ضمن سعر التأمين المذكور، هناك سعر متعارف عليه خاص بتغطيات الكوارث الطبيعية، كالفيضانات، والزلازل، وتحكم كل واحدة منها سعر مختلف عن الآخر، فهناك شركات تغطي مخاطر الزلازل بنسبة ١٠٠٪ من قيمة التأمين الخاص بالحريق، وشركات أخرى بنسبة ٥٠٪، و ٢٥٪، ويعود السبب بقيام بعض الشركات بالتأمين ضد مخاطر الزلازل بأقل من قيمة الحريق حسب الدكتور محمد يعود إلى المخاوف من تراكم الخطر، لأنه في التأمين ضد الحريق هناك منزل يحترق بالكامل، أما الكارثة فيمكن أن تصيب عدداً كبيراً، وهذا بدوره يخلق مشكلات لدى شركة التأمين لجهة سداد التعويضات، وهذه المخاوف موجودة لدى شركات التأمين المحلية والعالمية، وكذلك شركات إعادة التأمين، وهنا الجميع يكون حذراً في مثل هذا النوع من التأمين.

وفي سورية، يتحمل المؤمن له ضد مخاطر الزلازل مبلغ ١٪ من مبلغ التأمين، وفي بلدان أخرى يصل إلى نسب عالية جداً كنسبة ٣٠٪ وذلك حسب الخطورة، ولكن شركات التأمين المحلية حسب تأكيد مدير عام الهيئة، ومنذ بداية العام الحالي حددت نسبة التأمين ضد مخاطر الزلازل بنسبة ٢٥٪ من مبلغ التأمين، وقد تم تضمين ذلك ضمن الاتفاقيات الموقعة بين الشركات والشركة الاتحادية لإعادة التأمين، وهي المعيد الوطني الوحيد بعد انسحاب المعيد الأوروبي بسبب العقوبات.

ولم يخف الدكتور محمد أنه منعاً للتراكم اعتمدت الشركات تلك الطريقة في التأمين ضد مخاطر الزلازل بالتنسيق مع الهيئة، وذلك بعد القيام بعدة دراسات على الشركات قبل بداية العام الحالي، وكنا حذرين في هذا السياق، ومتنبهين له، فالتغيرات المناخية، والتواتر الزمني لحدوث مثل هذا الزلزال الذي أصاب بعض المحافظات السورية، والدراسات العالمية التي أشارت إلى تعرض منطقتنا لزلزال مدمر كل ٢٥٠ – ٣٠٠ عام، فضلاً عن حث شركات إعادة التأمين العالمية للتنبه ومنذ عام ٢٠٠٩ إلى حدوث مثل هذه الكارثة الطبيعية في التوقيت الزمني الحالي، جعلنا نستبق الحدث وإدراجه في إستراتيجية التأمين.

وبعد حدوث الزلزال، وخلال الأيام الثلاثة الأولى، يلفت الدكتور محمد الانتباه إلى أن أولويات قطاع التأمين بجميع مكوناته تركزت على التعامل الإغاثي بالدرجة الأولى، فقدم تبرعات إغاثية كبيرة جداً، وبعد ذلك تم الانتقال إلى مرحلة حصر الأضرار المؤمنة، لمعرفة قيمة التعويضات التي ستسددها شركات التأمين، وما زلنا نتواصل مع شركات التأمين وفروعها لتحديث البيانات بخصوص الأضرار الحاصلة، لافتاً إلى أن أي ضرر نجم خلال ٧٢ ساعة عن حدوث الزلزال، سيتم عدّه ضرراً ناجماً عن الكارثة، وهذه المدة انتهت صباح يوم الخميس المنصرم، وبناءً عليه تم التوجيه لجميع الشركات بالتواصل مع المؤمن لهم لمعرفة حجم الأضرار، وبالفعل بدأت لجان الكشف بالاطلاع على طبيعة الضرر وحجمه ليتم الانتقال من مرحلة تقدير التعويضات إلى حصرها بشكل نهائي.

«الإشراف على التأمين»: ٢٥٪ من مبلغ التغطية ونحصر الأضرار لتسديد التعويضات للمنكوبين

بعد الكارثة ورأب الصدع... «الدراسات الهندسية» تعدّ دليل عمل لفرق التدخل السريع الميداني

تشرين- لمى سليمان

ماذا بعد الكارثة.. وفي خندق من تُصب كل الانكسارات أو بضعها؟ بعيداً عن الانكسارات النفسية وحواجز الرهبة والقلوب المتصدعة.. ماذا عن الأبنية المتهدمة والبيوت المتشققة والآيلة للسقوط؟

يجيب مدير عام الشركة العامة للدراسات الهندسية الدكتور طارق حسام الدين موضحاً لـ"تشرين": تقوم الشركة العامة للدراسات الهندسية ومن خلال كل الدراسات الإنشائية التي تعمل عليها باعتماد الاشتراطات الهندسية الواردة في الكود العربي السوري وخاصة الملحق الخاص بتحقيق الاشتراطات الزلزالية، و يتم إنجاز الدراسات الزلزالية باستخدام أحدث طرق البرمجيات التي تمكن من إدخال تأثير القوى الأفقية الناجمة عن الهزات الزلزالية والتي تؤثر في البناء المدروس، ما يمكن من تصميم العناصر الإنشائية كلها، إضافة إلى تحقيق اشتراطات احتياطية إضافية لصالح الأمان مثل تقوية عقد الاتصال بين هذه العناصر.

وبالنسبة للكود العربي السوري والذي يعدّ المرجعية المعتمدة في مجال الدراسات الإنشائية إلى جانب الكودات العالمية الأخرى باعتماد قيمة التسارع الزلزالية الأعظمية المتوقع حدوثها في المنطقة (موقع المشروع أو المبنى المراد إنشاؤه)، حيث تم رسم خريطة تبين خطة تساوي التسارع الزلزالي للجمهورية العربية السورية ومنها يمكن للمصمم أن يختار القيمة المناسبة للموقع وبالتالي يتم تحقيق البناء لمقاومة الزلازل.

ولا يتوجب تعديل الاشتراطات الزلزالية القائمة والمعتمدة حالياً إلّا في حالة تجاوز قيم التسارع الزلزالية الأعظمية للقيم المتوقعة، وهذا ما يجب إعادة تقييمه بناءً على الزلزال الأخير والهزات الارتدادية التي تلته وهو عمل يتطلب تضافر جهود عدة جهات تضم اختصاصات جيولوجية و هندسية لبحث هذه الإمكانية.

أما عن دراسة مواقع الأبنية التي انهارت أو تصدعت وأصابتها الشقوق نتيجة الحدث الزلزالي الأخير، فيبين حسام الدين أن الأبنية المنهارة تتوزع على عدة أنواع: الأول وهو أبنية قديمة لم يتم إنشاؤها وفق متطلبات كود الزلازل الذي تم اعتماده بعد إنشاء هذه الأبنية إضافة لعمرها الذي أدى لضعف مواد الإنشاء مع الأخذ بالحسبان تأثير الظروف المناخية ورطوبة المنطقة الساحلية بشكل خاص.

والثاني هو الأبنية الحديثة المنهارة بالكامل وهذا الأمر يستدعي البحث في أسباب هذا الانهيار.

أما الثالث فهو الأبنية الحديثة التي انهار فيها بعض العناصر الإنشائية وبقي البناء على درجة من السلامة تسمح بإخلائه.

وبالنسبة لآخر ما تم بحثه ودراسته وإنجازه من قبل الشركة فيما يتعلق بالحدث الزلزالي الأخير ونتائجه ومحاولة عدم العودة إلى الوراء وإعادة البناء بطريقة تتفادى فيها أي أضرار مستقبلية، يقول حسام الدين: انطلاقاً من واجب الشركة العامة للدراسات الهندسية ومسؤولياتها الفنية في كل الظروف والأزمات ومتابعة لتكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بمشاركة خبراء الشركة في المحافظات بتقييم المباني المتضررة نتيجة الهزة الزلزالية وارتداداتها من ضمن فرق السلامة الإنشائية بالاشتراك مع نقابة المهندسين والجامعات.

كما قامت الشركة بإعداد دليل عمل يعدّ الأول من نوعه في القطر ينظم هذا الدليل عملاً لفرق التدخل السريع الميداني بهدف التقييم السريع الأولي لقابلية استخدام المباني المتضررة زلزالياً وتقديم الاستمارات اللازمة لجمع البيانات وتقييم السلامة الإنشائية للمباني السكنية والعامة، حيث تم عرض ومناقشة الدليل واعتماده وتعميمه على فروع نقابة المهندسين في المحافظات وعلى أفرع الشركة، ما يمكن من تنظيم أعمال التقييم وتسريعها وبناء قاعدة البيانات اللازمة للأبنية المتضررة وبيان وضعها وسلامتها الإنشائية. ويتابع: لاحقاً لوضع الدليل تمت أعمال الكشف وتقييم السلامة الإنشائية لمئات المباني في محافظات اللاذقية وحلب وحماة وطرطوس ودمشق، الأمر الذي كان له الدور الأساس في حفظ الأرواح من خلال إخلاء المباني القابلة للانهيار و تحديد المباني الممكن تعميمها، إضافة إلى مد يد العون للمواطنين وإقرار إمكانية عودتهم الآمنة للأبنية السليمة إنشائياً، لكون البيانات التي تم جمعها تساعد في بناء قاعدة بيانات تمكن أصحاب القرار و الجهات المعنية من تكوين فهم شامل ومتكامل للوضع الراهن.

إضافة إلى ما سبق، تعمل الشركة حالياً على دراسة فكرة إعداد الخريطة الرقمية للمباني المتضررة، وتكمن أهمية الخريطة الرقمية في الوصول السهل للبيانات وبيان درجة الخطر على الخريطة الرقمية، ومن ثم يتم العمل لإعداد خريطة رقمية لأعمال إعادة التأهيل، كما توفر خريطة تفاعلية واضحة ورقمية تسهل عملية إعادة الإعمار لاحقاً وتنظيمها حسب الأولويات والإمكانات المتاحة.

صحوة إنشائيّة على إيقاع الزلزال الصاخب..

«استنفار» غير مسبوق لفرق السبر والمعاينة والنتائج تفوق المتوقع

تشرين- باسم المحمد

خلال أيام قصيرة حددت لجان مختصة، عشرات المباني المهددة بالانهيار خارج المحافظات المنكوبة، وتم هدم العديد منها تجنباً لأي كوارث قد تحصل نتيجة أي اهتزاز طارئ قد لا يكون سببه زلزال، وهذا ما يعد مؤشراً على ضرورة العودة إلى الدراسات السابقة المتراكمة عن وضع عشرات المناطق التي تشكل أبنيتها خطراً على ساكنيها..

توصيف الواقع

يمكن تقسيم المناطق السكنية "الخطرة" إلى عدة أصناف أولها المتراصة في مناطق المخالفات ولاسيما في المحافظات الكبرى (دمشق وريفها وحلب)، والتي مرت خلال العقود الأخيرة بمراحل تطورت مع ازدياد الطلب على السكن بالقرب من مراكز المدن، إذ بدأت بمنازل أقيمت تحت جنح الظلام بمواصفات لا تمت بأي صلة للمعايير المعتمدة في مجال سلامة البناء، لتدفع الحاجة أصحابها إلى تطويرها إلى أبنية طابقية ومن بعدها إلى برجيات (ولاسيما خلال فترة الحرب) تصل في بعض مناطق مخالفات دمشق إلى عشرة طوابق، ناهيك باغتنام تجار البناء لفترة الأزمة وزرع كتل سكنية بين التي كانت قائمة سابقاً ما جعل من مناطق المخالفات وكأنها كتلة أسمنتية واحدة متلاصقة ببعضها، وهذا يرتب سلسلة أخطار كبيرة في حال حدوث أي طارئ، إذ قد يسبب اختلال مبنى واحد الضرر بعدة أبنية محيطة به، الأمر الذي سيسبب كارثة فوق الكارثة لانعدام طرق الإخلاء، ما سيزيد من الخسائر البشرية المتوقعة لصعوبة وصول التجهيزات في الوقت المطلوب..

وحسبما قدر الخبير العقاري عمار يوسف في تصريح سابق لـ" تشرين" أن مناطق المخالفات تزيد نسبتها على ٤٠٪ من المنطق السكنية في سورية وفي حال حصول هزة أرضية متوسطة لا تزيد شدتها على خمس درجات على مقياس ريختر فإنّ ٧٠٪ منها مهدد بالانهيار.

أما الصنف الثاني من المباني الخطرة فهو موجود في المناطق التي سيطر عليها الإرهاب خلال سنوات الحرب والتي نخرها الإرهابيون بشبكات أنفاق هائلة استعملوها في اعتداءاتهم ولاسيما في ريف دمشق وحلب، هذا إضافة إلى السيارات المفخخة وقذائف الحقد التي سببت تصدع الكثير من المباني.. وهناك أيضاً صنف ثالث يمكن إضافته وهو إضافة بعض الطوابق إلى الأبنية السكنية في المناطق المنظمة ما زاد من الحمولات على الأساسات التي تمت الموافقة عليها من الوحدات الإدارية عند تأسيسها ما يؤثر على سلامتها..

وهنا لا بدّ من التذكير بأن نصوص تشريعية عديدة صدرت خلال السنوات الماضية فرضت عقوبات وغرامات كثيرة على إقامة المخالفات لكن للأسف لم يتم تطبيقها من معظم الوحدات الإدارية بهدف تحقيق مكاسب شخصية من شبكات تمرست واعتاشت على إقامة المخالفات..

يضاف إلى ما سبق إغفال أو التهاون في دراسة طبيعة التربة والتركيبية الجيولوجية لعدد من المناطق التي تم الترخيص فيها لإقامة وحدات سكنية.

معالجات طارئة

بعد الكارثة شكّلت عدة جهات معنية لجاناً مختصة للكشف على سلامة الأبنية والمنشآت في المناطق المنكوبة وخارجها، ووفقاً لما أعلنه وزير الأشغال العامة والإسكان في تصريحه لـ" تشرين" فإنّ فروع نقابة المهندسين في المحافظات المنكوبة والمهندسين الاستشاريين في الشركة العامة للدراسات الهندسية تقوم بالتنسيق المباشر مع لجان السلامة الإنشائية في المحافظات لتقديم الدعم الفني والاستشارة الهندسية المطلوبة لتحقيق السلامة الإنشائية للأبنية.

من جهته نقيب المهندسين غياث قطيني بيّن أن إجمالي عدد المباني التي تم الكشف عليها منذ وقوع الزلزال وحتى أمس هو ٧٧٢٤ بناء سكنياً منها ٢٥٠٠ بناء في حلب، بينما عدد الكشوفات على الأبنية في اللاذقية ٢٣٠٠ بناء، وفي حماة ٢٢٣٧ كشفاً، أما في إدلب فبلغ عدد الكشوف ٦٨٧ بناء.

نتائج مباشرة

حتى يوم أمس ذكر نائب محافظ حلب كميت عاصي الشيخ لـ "تشرين" أن عدد المباني التي جرى تقييمها بلغ ٢٥٠٠ بناء سكني، ووضعت لجان التقييم ٣٣ بناء ضمن الدائرة الحمراء الخطرة وتمت إزالتها كلياً حرصاً على سلامة المواطنين في مناطق مختلفة في المدينة.

وذكر عاصي الشيخ أن عدد المباني التي انهارت بسبب الهزات الارتدادية والزلزال وصل إلى ٥٤ بناء بينما تتداعى مبانٍ كثيرة وخطرة وغير صالحة للسكن.

بينما في اللاذقية فقد قامت لجان السلامة العامة المعنية بالكشف عن الأبنية بالاتفاق مع نقابة المهندسين والشركة العامة للدراسات الهندسية، ومجالس المدن والخدمات الفنية تم تشكيل هذه اللجان للكشف عن المباني المتضررة، وتم إنجاز تقييم لنحو ٧٠ بالمئة من هذه المباني، وعلى أثر ذلك قررت اللجان هدم بعض المباني في مناطق عدة في جبلة واللاذقية، بعد تأمين السلامة للأبنية المجاورة.

وخارج المناطق المنكوبة تم في دوما بريف دمشق وفق ما أعلن المجلس المحلي في المدينة إزالة ثلاثة أبنية متصدعة وغير قابلة للتدعيم، حفاظاً على حياة الأهالي، اثنان منها كانا مأهولين بالسكان، معيداً السبب إلى الأعمال الإرهابية أو الزلزال، وفي الهامة أعلنت محافظة ريف دمشق عن هدم ٦ أبنية قديمة آيلة للسقوط وغير صالحة للسكن في منطقة المدارس، لكونها باتت تشكل خطراً على المارة، بسبب الإرهاب والزلزال.

وفي حماة فقد خلصت اللجان المشكلة إلى أن أغلب التصدعات بالأبنية التي تم الكشف عليها ناتجة عن نقص في عوامل السلامة في مرحلة تنفيذ هذه الأبنية نتيجة الجنوح نحو التوفير في التكلفة.

حفظاً للأرواح

بعد إعلان وزارة الصحة مساء أمس أن ضحايا الزلزال بلغوا ١٤١٤ وفاة وحوالي ٢٥٠٠ مصاب، يمكن القول (بعد الإيمان بقضاء الله وقدره): إن التراخي والتجاوز والتغاضي عن معايير سلامة إقامة الأبنية وفقاً لما هو معتمد في القوانين كان أحد أسباب نسبة- مهما كانت- من الضحايا والإصابات، كذلك إعلان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس عن التوجه إلى محاسبة المتعهدين المخالفين.

كما شدد محافظ حمص منذ أيام خلال مؤتمر مقاولي حمص على أنه لا للعشوائية والفوضى في العمل في الأيام القادمة، سواء من المقاولين أو المهندسين والمراقبين وحتى من كل جهات المحافظة المتخصصة بالبناء والإعمار، بل ستكون جميعها ضمن أسس وضوابط قانونية منتظمة، كذلك تحدث عن رخص البناء التي أصبحت لزاماً على مهندس مختص أو مقاول منتسب للنقابة.

كل هذا لن يكون سبباً في التخفيف مما حصل بعد الزلزال، لكن ذلك يجب أن يكون دافعاً حقيقياً للاستيقاظ واعتماد العديد من الدراسات التي أجريت حول مخاطر عدم مراعاة معايير التنظيم العمراني والإنشائي والسكني، وإلى ضرورة تحديث البيانات المتوافرة حول قطاع الإسكان بكل تفاصيله، والأخذ بالتحذيرات المتكررة من الخبراء بأن منطقتنا مرتبطة جيولوجياً مع مناطق الهزات والزلازل بين تركيا وحلب وحماة.

وهذا ما رفع صوت الاختصاصيين خلال الأيام الماضية داعين إلى الاعتماد على الكود العربي في الدراسات الهندسية وتعليمات نقابة المهندسين في سورية، والعمل وفق مبدأ الالتزام بنظام ضابطة البناء وعدم تجاوز مخالفات الأبنية، والعمل وفق إستراتيجية دراسة الطرق بشكل صحيح ورص التربة وفق التجارب المخبرية الصحيحة، واللجوء لخطط التوعية وأخذ الحذر من حدوث مثل هذه الهزات، وتفعيل إدارة الكوارث وتخصيص موازنة خاصة بها.

والخطوة الأولى تبدأ من إنهاء العمل، وعدم السماح بتنفيذ المباني والمنشآت من مقاولين لا يمتلكون سوى المال.

وكذلك البدء من وضع مخططات تنظيمية للمدن، ليتسنى بناء ضواحي تتمتع بالمواصفات الهندسية، وإعادة تنظيم مناطق المخالفات، بأبنية حديثة سليمة، لأن جميع الأبنية في هذه المناطق لا تحقق الحد الأدنى من السلامة الإنشائية، وستنهار عند زلزال خفيف بشدته، ما يؤدي لسقوط الكثير من الضحايا.

هذا إضافة إلى منع تنفيذ المباني على الهيكل، وبقائها من دون إنهاء وإكساء لفترة زمنية طويلة، والتي تمتد أحياناً لمدة تتجاوز ١٠ سنوات، لأن هذه المباني تكون عرضة لتأثير العوامل الجوية من رطوبة وحرارة، وخاصة في المناطق الساحلية، حيث يتعرض فولاذ التسليح للصدأ، ويحدث تشققات في البيتون، وبالتالي لا بدّ من إصدار التشريعات اللازمة لإلزام المقاولين بتنفيذ البناء بشكل كامل.

محافظ حمص: لا للعشوائية والفوضى في العمل في الأيام القادمة، سواء من المقاولين أو المهندسين والمراقبين وحتى من كل جهات المحافظة المتخصصة بالبناء والإعمار

بعض مناطق المخالفات أصبحت وكأنها كتلة أسمنتية واحدة متلاصقة ببعضها، وهذا يرتب سلسلة أخطار كبيرة في حال حدوث أي طارئ

تشخيص أكاديمي هادئ لوقائع ما بعد الزلزال..

حقائــق هندســية وإنشــائية على ألســنة أســاتذة جامعـيين

تشرين – آية محمد

لا تقلّ استجابة الجامعات السورية، للتخفيف من آثار الزلزال الذي ضرب البلاد، عن استجابة كل المؤسسات كما حال المواطنين والمجتمع الأهلي، إلّا أن مبادرات الجامعات السورية كانت في اتجاهات متخصصة وفق الاختصاصات العلمية، وخاصة طلاب الكليات الهندسية ولاسيما المدنية ومعاهد رصد الزلازل، وكان لكلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق بصمة مهمة على مستوى السبر والمعاينة الفنية – الإنشائية للأبنية.

استجابة

يبيّن الدكتور مازن إبراهيم النائب العلمي في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق، أن الكليّة شكّلت على الفور لجاناً لثلاث محافظات هي حماة واللاذقية وحلب، من طلاب الدراسات العليا، لمعاينة الأبنية والإشراف عليها، وتم الاتفاق مع الطلاب على تشكيل مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي لإرسال الصور والفيديوهات بمساعدة عمداء الكليات بكل محافظة من المحافظات المنكوبة وعرض الصور والفيديوهات على أساتذتنا المشرفين بالكلية وتوجيه الطلاب إلى ما يحتاجه كل بناء من الأبنية، لكن هناك حالات لا يمكن إلّا بالمعاينة الشخصية منهم، وبدأ معهد الزلازل بتنسيق مع المحافظة والنقابات.

ويضيف الدكتور إبراهيم في حديثه لـ«تشرين»: تم التنسيق مع المحافظة والنقابات وإعطاء تقييم واستمارة بيانات مع طلاب الدراسات العليا وإعطاء صور وفيديوهات أكثر دقة من الجولة الأولى.

عوامل

ويجيب النائب العلمي على سؤال "تشرين" هل الأضرار كانت ناجمة عن سوء تنفيذ أم كانت نتيجة قوة الزلزال، بأن العوامل كثيرة، العامل الأكبر هو بعد مركز الزلزال عن المنطقة فكلما ابتعد قلّت شدته، وخفّت قوته، فهي عامل مسبب والمخالفات موجودة في أي مكان وليس فقط في سورية وإنما تركيا أيضاً.

من جانبه الدكتور محمد الجلالي نائب رئيس جامعة اليرموك الخاصة ووزير الاتصالات الأسبق، يلفت لـ«تشرين» إلى أنه حتى في الدول المتقدمة تنهار المباني، في اليابان على سبيل المثال كانت الزلازل مدمرة، وغيرها بسبب قوة الزلازل، فهناك مبانٍ قديمة جداً عمرها طويل، ومبان حجرية في حلبٍ لا تقاوم عوامل الطبيعة كالهزات والزلازل.

أما الدكتور طلال الشهابي، الأستاذ المساعد بقسم الإدارة الهندسية في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق، فيرى في تصريحه لـ" تشرين" أن سوء التنفيذ هو عامل مسبب مع أي ظاهرة طبيعية أو غير طبيعية، أي سبب فوري للانهيار لكن ليس كل بناء انهار يعني أنه بسبب سوء التنفيذ، لأن موضوع الزلازل موضوع معقد وله خصائص عديدة وله جملة من الأشياء، هناك زلازل شديدة، دور الاهتزاز له عالي العمق وطبيعة التربة ومدى الانتشار فكلها سبب لسقوط البناء.

بدوره بيّن الدكتور ربيع الصفدي أستاذ الهندسة الإنشائية لـ«تشرين» أن الزلزال ضرب في تركيا بكهرمان مرعش بقوة ٧.٨، هناك كانت البؤرة فعند وصوله إلى سورية خمدت وخفت الاهتزازات فوصلت غير مدمرة حتى لو كانت أبنية مشيدة بطريقة سليمة، كما تحدث الدكتور محمد عن أن الأبنية في حلب حجرية غير مقاومة نهائياً وفي ريف اللاذقية أبنية على أعمدة فقط وغير مصممة لدرء الزلازل فهذا ليس من سوء تنفيذ أبداً.

عامل الزمن

وفي جواب عن سؤال حول الوقت اللازم ليتم الكشف على كل المناطق المنكوبة، لفت النائب العلمي لكلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق، إلى أننا نحتاج من شهرين إلى ثلاثة أشهر وسطياً، ونقسم عدد الحالات على عدد الأبنية، وكذلك هناك مبادرة جديدة مع الأساتذة من رئيس الجامعة حول هذا الموضوع، مع التنسيق مع معاهد رصد الزلازل.

أما الدكتور طلال الشهابي فبين أنه لدينا قطاعات كثيرة ولكل قطاع اختصاصيون ومهندسون ذوو خبرة وهناك تشققات غير إنشائية تتعلق بالإكساء نقوم بالتنسيق والاستمارات موجودة، كما نقوم بتجميع البيانات وهناك أولويات لحالات الأبنية المتضررة.

وكذلك العواطف الجياشة التي يتمتع بها شعبنا وهذا شيء إيجابي بالنسبة لما نعيشه، لكن هذه العملية تحتاج إلى خبراء مختصين ومستشارين معنيين بهذا الموضوع بالتدعيم والترميم وبهدوء للقيام بالعمل لأن أحياناً بالحماس نخرّب أكثر من الإصلاح، فيجب أن ننظم المتطوعين بطريقة صحيحة ويتم توظيفهم بطريقة إيجابية ويمكن الاستفادة من مختصين من الشركات الخاصة من الدول الشقيقة كلبنان والجزائر ومصر، كما يعرف تاريخياً أن مصر عريقة جداً بجامعاتها في مجال الهندسة الإنشائية.

نصائح

بقي أن نسأل عن النصائح الممكنة للبلديات والمحافظات بخصوص الأبنية الجديدة، هنا يجمع الأساتذة الأربعة على أنه يتم بناء أبنية مقاومة للزلازل ومتينة لأننا معرضون لزلازل بأي وقت، لكن الوضع مستقر حالياً، لكن هذه الأبنية مكلفة جداً وربما تكون السلامة أهم، وأن أي تشققات موجودة بالأعمدة فهذه تشكل خطراً، ولذلك يجب الهدم فوراً والأعمدة المتصدعة من الأعلى والأسفل أيضاً والإخلاء والهدم فوراً.

الزلزال يوجه الأنظار إلى مستوى التقيد بشروط السلامة الإنشائية للأبنية

تشرين – علي شاهر أحمد

فتح انهيار العديد من الأبنية فوق رؤوس ساكنيها و تصدع بعضها بسبب الزلزال الباب على مصراعيه لمناقشة مدى التقيد بالقواعد الإنشائية الصحيحة للأبنية ودور الجهات المعنية بالإشراف على سلامة دراسة و تنفيذ هذه الأبنية ولاسيما الأبنية الشاقولية المؤلفة من عدد من الطوابق الأكثر عرضة للتأثر بالزلازل.

وأكد المهندس مالك هوشة رئيس لجنة السلامة العامة في قرية نهر البارد و المزارع التابعة لها في الغاب أن اهتمام لجان السلامة العامة ينصبّ بالدرجة الأولى بهذه المرحلة على تحديد الأبنية المتصدعة التي تشكل خطورة على سكانها وإخلائها لتجنب مخاطر الهزات الزلزالية الارتدادية ريثما يتم تقييم دقيق لوضعها الإنشائي في مرحلة لاحقة، و هذا أمر ضروري يجب أن تنتبه إليه لجان السلامة العامة المشكّلة على مستوى الوحدات الإدارية ولاسيما أن الكثير من الأبنية القديمة كان فيها تصدعات قبل الزلزال و زادت نسبة التصدع فيها .

وأشار هوشة إلى أن الشيء الجوهري هو أن الزلزال الذي ضرب المنطقة سيكشف الكثير من العيوب في الأبنية المنفذة من الناحية الإنشائية من جهة الدراسة أو التنفيذ سواء كان تنفيذ هذه الأبنية من قبل المواطنين أو من قبل مقاولي البناء، وهذا يسمح بالتفكير بالدور المنوط بالجهات الحكومية المعنية فعلاً بتحقيق الحد الأدنى من شروط السلامة بدراسة و تنفيذ الأبنية السكنية، علماً أن نقابة المهندسين معنية بهذا الأمر بما يخص الأبنية المرخصة لديها من جهة الدراسة و الإشراف على التنفيذ.

وقال المهندس هوشة: لنبتعد عن الإفراط بالكلام عن تصميم أبنية مقاومة للظواهر الطبيعية كالزلازل لكون التكلفة تتضاعف في حال رفع شروط السلامة لكن لدينا قواعد ضرورية من الناحية الإنشائية للأبنية مثل معالجة التربة إذا كانت غير صالحة لإنشاء قواعد البناء عليها و أن تكون القواعد بمستوى واحد و اختيار نوع القواعد المناسبة (منفصلة– متصلة– فرشة كاملة) وتنفيذ جدران القص التي تساهم بشكل كبير في مقاومة القوى الأفقية كالزلازل.

و كشف هوشة أن أغلب التصدعات بالأبنية التي تم الكشف عليها ناتجة عن نقص في عوامل السلامة في مرحلة تنفيذ هذه الأبنية نتيجة الجنوح نحو التوفير في التكلفة بسبب غلاء مواد البناء مقارنة بالدخل و لذلك من الضروري التوجه نحو دعم مواد البناء (حديد – إسمنت) و بما يتوافق مع مستوى الدخل و هذا يساهم في عملية التنمية لكونه يوفر مساكن تحقق شروط السلامة لأن دعم سلامة المسكن توازي دعم بعض المواد الغذائية و المحروقات.

من جهته أكد المحامي فراس سعيد أن القانون المدني السوري يحمّل المهندس مسؤولية مدنية بالتعويض عن الضرر إذا حصل تهدم البناء نتيجة الزلازل و كان سبب التهدم ضعفاً في البناء و عدم مراعاة قواعد المتانة في مواجهة الزلازل حتى بعد انقضاء مدة الضمان المحدد بالقانون بعشر سنوات بعد تسليم البناء لأن مسؤوليته هنا ناتجة عن الخطأ في التزام معايير السلامة و مقاومة الزلازل و هي مسؤولية لا تنتهي بانتهاء عشر السنوات.

و لفت المحامي سعيد إلى أن المادة ٥٥٠ من قانون العقوبات تنص على أن أي خطأ يرتكبه المقاول أو المهندس المدني أو المشرف على عمليات البناء و الإنشاء إذا خالف التعليمات الخاصة بضمان متانة الأبنية و مقاومتها الزلازل حسب القوانين المرعية و نجم عن خطئه هذا انهيار البناء في مواجهة الزلازل فإنه يتحمل المسؤولية الجزائية عن هذا الخطأ.

باعت خاتم زفافها.. وآخر يبحث عن عمل

مهجّرو الزلازل يعانون ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات في دمشق

تشرين – نور ملحم

بدمعة حزن عرضت أم بسام خاتم زفافها الذي ترتديه منذ خمسة عشر عاماً للصائغ بهدف بيعه على أمل أن يكون ثمنه إيجار منزل يسترها هي وعائلتها بعدما تهجرت من محافظة اللاذقية إلى دمشق.

تقول السيدة الخمسينية وهي أم لأربعة أولاد لـ"تشرين" تهدّم منزلنا في حي الرمل الجنوبي نتيجة الزلزال فما كان للقدر إلّا أن يسوقنا لدمشق بعد الخوف الذي عشناه والدمار الذي شاهدناه في تلك الليلة.

دفعت السيدة بثمن مجوهراتها إيجار منزلها لستة أشهر بحكم أن زوجها الذي يعمل على تكسي آجرة مردوده اليومي لا يتعدى ١٥ ألفاً وهي لا تكفي لشراء خضار طبخة واحدة في اليوم حسب تعبيرها.

ارتفاعات متتالية

تشهد العقارات موجة ارتفاع الأسعار لمستويات غير مسبوقة على خلفية الزلازل الذي ضرب سورية منذ أسبوع، وسط عجز أغلبية العائلات عن تأمين احتياجاتها الغذائية والأساسية.

يقول مصطفى سليمان "٤٥ عاماً" مهجر من جبلة إلى دمشق لـ" تشرين": حاولت الاستئجار لكيلا أكون عبئاً على بيت أخي في جرمانا ولكن لا نستطيع تأمين إيجار المنزل شهرياً فهناك استغلال كبير للأزمة فالمنزل الذي كان بـ ٢٠٠ ألف أصبح اليوم بـ ٤٠٠ ألف، رغم أننا لم نعد نفكر في اقتناء أي قطعة أثاث إنما نفكر كيف سنؤمن طعام أطفالنا بشكل يومي، فالمعيشة أصبحت غالية جداً ولم نعد نستطيع العيش كالسابق، فالمواد الغذائية والمنظفات وإيجار المنازل كلها مرتفعة.

الموت حاصرنا

ويبدو أن القدر أراد إضافة مزيد من المعاناة على حياة محمد، فقبل شهر من موعد ولادة زوجته، خسر منزله وأثاثه الجديد في حلب، فما كان منه إلّا النزوح لدمشق على أمل البدء من جديد.

يقول الشاب الثلاثيني لـ"تشرين": قمت باستئجار غرفة في منطقة ركن الدين بمبلغ ٢٥٠ ألفاً شهرياً وأحاول البحث عن عمل من أجل طفلي القادم إلى الحياة، فليس من المقبول أن نعيش في الشارع أو الحديقة أو حتى مركز الإيواء فهناك عائلات كثيرة ووضع زوجتي لا يسمح لها أن تكون ضمن منطقة مزدحمة بعد "الرعبة" التي أثرت عليها من الزلازل فالموت حصرنا من جميع الزوايا خلال لحظات معدودة.

من جهته، عدّ صاحب مكتب عقاري محمد شاهين، أن تكلفة إيجار المنازل ترتفع بارتفاع سعره الحقيقي، راداً ارتفاع الإيجارات إلى ارتفاع أسعار العقارات وعقد ملكية البيت ومساحته.

وأكد أن مناطق المخالفات أصبحت متوازية بالأسعار بالمناطق العقارية حيث وصل سعر إيجار المنزل المفروش في منطقة ٨٦ للمليون ليرة والغرفة الواحدة إلى ٤٠٠ ألف ليرة ومن الممكن أن تصل إيجارات بعض البيوت فيها إلى مليون ونصف مليون ليرة سورية في الشهر.

المنزل أصبح حلما

قال الباحث الاقتصادي، سنان ديب لـ"تشرين": إن أسعار العقارات تتجاوز التضخم، وتعدّ خيالية وأغلى من دول العالم وفق قدرة شرائية محدودة.

وأضاف: المنزل كان قبل الحرب حلماً واليوم أصبح مستحيلاً بسبب الأزمات المتراكمة التي أصابت الجميع، لذلك فإن ارتفاع الإيجارات ليس أمراً مفاجئاً، إنما هو امتداد للأزمات ومنها الكارثة الأخيرة وهي الزلازل.

وأرجع ديب سبب هذا الارتفاع، الذي زاد خلال الأسبوع الراهن، إلى أسباب عدة أبرزها زيادة الطلب من بعض أصحاب الشقق وبعض المكاتب التي تمارس دور السمسار.

ولفت إلى أن التضخم الحاصل في الأسواق السورية وارتفاع الأسعار الجنوني، أثّر في سوق العقارات بشكل كبير، خاصة إيجارات المنازل.

مبيناً أن أي شقة اليوم تتراوح قيمة إيجارها ما بين ٣٠٠ ألف ليرة حتى المليون على أقل تقدير، فمن يقدر على دفع ذلك إلّا الأسر الميسورة أو التي تعتمد على حوالات تأتي من أولادهم من الخارج وسواه.

لافتاً إلى عدم وجود أي نوع من الرقابة على إيجارات المنازل، بما يؤمّن للمستأجرين حقاً في الاعتراض في حال كانت قيمة الإيجار غير مناسبة للمنزل ومساحته ومنطقة وجوده، ما يسهم بزيادة ارتفاع الأسعار.

أنشطة نفسية مطلوبة و داعمة للأطفال وقت الكوارث اختصاصية اجتماعية:

إحالتهم للمختص النفسي عند حدوث الاضطرابات

تشرين- دينا عبد

يعتقد البعض أن أنشطة الدعم النفسي للأطفال وقت الكوارث أو الأزمات هي مجرد ألعاب للتسلية والترفيه؛ وأنها أنشطة غير هادفة أو لمجرد ملء وقت فراغ الطفل.

رئيسة دائرة البحوث في مديرية تربية دمشق إلهام محمد بيّنت أن أحد أهداف اللعب لدى الأطفال هو التسلية والمرح، لكونه مطلب نمو في كلّ المراحل، لكن من المهم أن نضيء على بعض أهم فوائد اللعب عند الأطفال وخاصة وقت الكوارث والأزمات ومنها:

اللعب طريقة للتعبير عن أفكاره ومشاعره من دون قيود أو شروط، وخاصة إذا كانت لغته التعبيرية محددة كما في الأعمار الصغيرة؛ فاللعب والحركة طريقة لتفريغ الطاقة الحركية والعاطفية للطفل بشكل موجه ومناسب.

فهو ينمو باللعب ولكن ضمن الأدوار والحدود

التي يتبناها بلعبه مع الأطفال الآخرين؛ وهو طريقة لإعادة الثقة بنفسه والآخرين والتواصل الآمن معهم، وخاصة بعد حدوث كارثة (الزلزال).

حيث يجب التعامل مع الحدث وما يرافقه من مشاعر الخوف، التوتر، والقلق أو حالات الخسارة والفقدان بطريقة لا تهديد وبمساحة تعبير أكثر أماناً.

متى يجب إحالة الأطفال إلى المختص النفسي بعد الزلازل؟

عند الإحساس بحدوث اضطرابات في النوم والحديث المتكرر عن الحدث؛ الكوابيس المتكررة، فقدان الشهية للطعام، اضطرابات في السلوك، أو أعراض جسدية مستمرة.

احتياجات الأطفال بعد تعرضهم للزلازل:

يجب الإصغاء التعاطفي معهم والسماح لهم بالحزن وتقديم طرق لتفريغ الغضب والحزن والألم (والكلام لرئيسة دائرة البحوث)، كما يجب أن نجيب بشكل مباشر عن أسئلة الطفل وممارسة الأنشطة المحببة للحفاظ على روتين الحياة اليومية.

تقديم المساعدة

أما كيفية تقديم المساعدة النفسية للأطفال بعد الزلازل فقالت محمد: يجب مراقبتهم والحديث معهم وطمأنتهم بأن ردة فعلهم طبيعية لمن عاشوا مثل ظروفهم؛ والسماح لهم باتخاذ القرارات وإحالتهم للمختص عند الضرورة.

الزلزال السوري يُشعل الأضواء الخضراء مجدداً..

خبراء مُتفائلون بمستقبل العلاقات العربية.. والمبادرة السعودية علامة فارقة

تشرين-بارعة جمعة

أن تصل متأخراً خيٌر من ألّا تصل أبداً، معادلة دخلت الأعراف السياسية لتغدو مبادرة السعودية بمنزلة الخطوة التي عززت دور الأشقاء العرب بالوقوف إلى جانب سورية ومساعدتها للتخفيف من آثار الكارثة، بعد خطوات وصفت بالجريئة خطاها الأشقاء منذ أيام، اتسمت بقرار تلك الدول ممن اختاروا الوقوف إلى جانب سورية وتقديم الدعم والمساعدة بشكل فوري وتجاوز العقوبات الظالمة، بصيغة مبادرات عكست الكثير من الارتياح في الشارع العربي بهذه العودة، ومن ثَم الأخذ بها لطرق ومسارات جديدة.

مبادرة أخوية

هي من منطلق ردّ الجميل والاعتراف به لا نكرانه والحياد عنه، كما أنها جاءت في وقتها، حاملة معها إحدى صور التعاضد مع السوريين، ممن تضرروا بفعل الزلزال الذي يحتاج اليوم حسب رؤية المحلل والخبير في الشأن السياسي الدكتور تركي صقر إلى وقفة عربية صادقة، تواسي وتقدم ما يمكن أن يخفف من حجم الكارثة، التي لم تشهدها سورية منذ عشرات السنين، وهي السباقة دوماً في الوقوف إلى جانب أي دولة عربية، في حال تعرضها لحادث مفجع، واليوم ما تعرضت له سورية برأي صقر، يستدعي من الأشقاء العرب الوقوف إلى جانبها ومساعدتها بكل ما أمكن، فحجم المُصاب كبير وكبير جداً، ووجود الأشقاء سيخفف من آثار الكارثة لا محالة.

كما أنه في النظر لوصول المساعدات السعودية، برأي أستاذ القانون الدولي الدكتور أوس درويش، سنجد بأن ثمة نوعاً من الإيجابية من الناحية العامة للحدث، لكون سورية تؤيد فكرة التقارب مع أي بلد عربي، ولاسيما لجهة التقارب السوري– السعودي، والذي عرف ما قبل الـ ٢٠١١ باتفاق الـ «س–س»، وانعكس بدوره على استقرار وهدوء المنطقة ككل، باعتبارهما دولتين إقليميتين مهمتين في المنطقة.

تقييد العقوبات

اليوم وأمام كل ما تحمله المنطقة من تداعيات سياسية واقتصادية، تبرز أهمية خروج الأشقاء من حكم التبعية الخارجية التي سيطرت على معظمهم بعد عام ٢٠١١، لتغدو اليوم المؤشرات تُشعر بأن هناك تحولاً نوعياً بإدارة التوجه الجديد.

والجنوح اليوم لفكرة التقارب مع سورية ليست بجديدة برأي درويش، والتي دائماً كانت تصطدم بالقرار الأمريكي، والذي يؤكده وصول المساعدات ممن كسروا الحصار من دون انتظار القرار الأمريكي.

المبادرات الأخيرة لم تكن سوى استجابة أخوية، وكان من البدهي لدى بلد مثل السعودية، بما يمتاز من اقتصاد قوي أن تكون المبادرة بوقت مبكر، وبالرغم من ذلك بإمكاننا اليوم استثمار هذه الفرصة، لنسج علاقات عربية جديدة، فعودة العرب لسورية أمر مفروغ منه برأي درويش، والبوادر إيجابية جداً.

ولأن ما قامت به السعودية، هو حلقة مكملة لما قامت به دول عربية كانت سباقة للمبادرة كالجزائر، لا تزال الرؤى السياسية لهذه الخطوة تصنّف تحت بند إعطاء الضوء الأخضر لمساعدة سورية، وتعطيل مرحلي لقانون قيصر الظالم، وإن لمدة قصيرة حسب رؤية الخبير السياسي تركي صقر، الذي وصف المشهد بالأفضل فيما لو بادرت الدول العربية وحدها كالجزائر، من دون انتظار الإشارة الأمريكية.

انفتاح مشترك

من الطبيعي بناء علاقات مستقبلية بين الدول العربية، والخروج من مظلة الهيمنة الأمريكية، التي طال المكوث تحتها برأي أستاذ القانون الدولي أوس درويش، فالتقارب اليوم بين هذين البلدين سيعكس الكثير من الحلول لمشاكل الدول، بما فيها إيران والسعودية، التي ربما ستلعب سورية دور الوسيط لحل المشاكل العالقة بينهما برأيه، فما كان يجري في مرحلة التسعينيات وبداية الـ٢٠٠٠ وحتى فترة ما قبل الـ٢٠١١ خير دليل على ذلك.

فالانفتاح قادم، ولكن سيأخذ وقته لامحالة، وربما يتأخر بالتمثيل الدبلوماسي وقد يتطور مع الوقت، فالزلزال استطاع تخفيف الإجراءات القسرية على سورية، وساهم في تحريك الملفات، إلّا أن للأمر أبعاده السياسية وبالاتجاهات كافة.

التضـامن الأهلي

د.تركي صقر

لم ينتظر السوريون مساعدات الخارج على أهميتها لمواجهة الكارثة الكبرى، بل كانوا سباقين لمؤازرة المنكوبين وتداعوا من كل حدبٍ وصوب لتسيير القوافل إلى المناطق المنكوبة لتقديم العون والمساندة ولملمة آثار المصاب الجلل ورسمت هذه «الفزعة» لوحة من التضامن الاجتماعي والتعاضد الأهلي شمل المناطق السورية كلها لاحتواء الزلزال المدمر الذي ضرب عدة محافظات سورية وخلّف دماراً هائلاً وقضى على عائلات بكاملها وانهارت أبنية كثيرة وسويت بالأرض.

وقف السوريون منذ اللحظة الأولى للكارثة وقفة رجل واحد لمواجهة المصاب الكبير، ولم يبخل أحدٌ منهم في مد يد العون لأشقائهم في المناطق المنكوبة، والمواقف الأخوية التي ظهرت خففت من المصاب وبلسمت الجراح على عمقها واتساعها، وهذا العون الكبير ليس غريباً على روح الأخوّة الأصيلة للشعب السوري الذي واجه كوارث كثيرة وتغلب عليها وخرج منها أقوى وأصلب.

وزاد من معاناة السوريين ومواجهة الكارثة العقوبات أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود من الزمن، والقرار الأمريكي الأخير برفع جزئي للعقوبات ولمدة ٦ أشهر فقط لا يشكل سوى إسهام ضئيل في رفع المعاناة، ولاسيما أن سورية عانت من العقوبات الأمريكية التي شملت مختلف جوانب الحياة، فضلاً عن أن الولايات المتحدة مازالت تسرق موارد سورية من النفط والغاز والقمح التي يحتاجها الشعب السوري وهو في أمسّ الحاجة إليها، وهذه السرقة في حدّ ذاتها إرهاب اقتصادي لا مثيل له، وماذا ينفع رفع العقوبات الجزئي ولمدة محدودة إذا بقيت سرقة النفط والقمح على حالها؟

ماكانت الولايات المتحدة الأمريكية لترفع عقوباتها بشكل محدود لولا الضغط العالمي ولولا أن رأت هذا التعاطف العالمي مع المأساة السورية، وهي تريد أن تساير هذه الموجة العارمة من الالتفاف حول سورية ومصابها الجلل، وهذه المسايرة لأغراض دعائية لا أكثر لأنه في حجم المأساة السورية كان يفترض رفع العقوبات كلياً.

لن تنسى سورية ولن ينسى الشعب السوري من وقف معه في هذه المحنة المريرة، وسورية مشهود لها بالمسارعة قبل الآخرين للمساعدة ومد يد العون لكل دولة تعرضت لكارثة، وسورية بحاجة الآن لجهود جميع الدول لأن الكارثة هائلة وغير مسبوقة وجاءت في أعقاب حرب إرهابية ظالمة امتدت سنوات طويلة، وحتى اللحظة سارعت دول شقيقة ودول صديقة كثيرة إلى مساعدة سورية، وبرزت العديد من الجهات تقف معها وتقيم جسوراً جوية لإغاثة المنكوبين، وهذه مواقف سيسجلها التاريخ بأحرف من نور.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٨٥١
مؤسسة الوحدة

8

الأربعاء ٢٤ رجب ١٤٤٤هـ - ١٥ شباط ٢٠٢٣ م

tishreen.news.sy

تضـرر مواقع أثرية في اللاذقية بالـــزلـــزال

■ تشرين- صفاء إسماعيل

بيّن مدير آثـار الـلاذقيـة الدكتور المهندس إبراهيم خيربك لـ"تشرين" وقوع أضرار في بعض المواقع الأثرية، نتيجة الزلزال الذي شهدته المحافظة قبل نحو عشرة أيام.

وأشار خيربك إلى أضرار متفاوتة طالت قلعة صلاح الدين، حيث حدثت تصدعات في الأسوار المحيطة بالقلعة وانهيارات جزئية في عدد من الأبـراج، بالإضافة إلى انهيارات جزئية في قلعتي المهالبة والمينقا، وانهيار الجزء العلوي لمئذنة جامع المينا الأثري، وتصدع قمة مئذنة جامع الـبـازار، ومئذنة الجامع الجديد في مدينة اللاذقية.

وأضاف خيربك: كما تصدعت أبراج كنيسة اللاتين الأثرية، وانهار جدار في كنيسة تل رأس البسيط الأثري، بالإضافة لتصدع في جدران المتحف الوطني، وفي جدران قصر بيت سعادة الأثري وتضرر بيوت خاصة تاريخية ضمن المدينة القديمة منها مسجل على لائحة الآثـار ومنها غير مسجل.

الشِّعْرِ كبلسمٍ نتَخَفّفُ به من وطأةِ ألم الكوارث

■ نضال بشارة

ليس من المستغرب أن يبادر بعض الشعراء إلى كتابة نصوص تقارب كارثة الزلزال، ففن الشعر عبر مسيرته، نجد فيه دائماً شعراء قادرين على نسج نصوص من وحي المآسي التي تصدمهم، وبشكل سريع لافت معبّر عن قدرة موهبتهم على التفاعل مع الحدث. ومهما تعددت مستويات النصوص الإبداعية المُنجزة، فهذا ليس بضرورة نقدية في خضم الكارثة، لأن ضرورة النصوص الأهم هي تخفيفها وطأة الكوارث عنا نحن البشر، وهل ابتكر الإنسان الفنون وأولها الشعر غير لتخفيف الألم وتحمّل صعاب الحياة؟. في ضوء ذلك نقرأ النص الجميل والعميق للشاعر إياد خزعل ابن محافظة حمص، قال فيه:

إنْ بدَا لكمُ أنّ ملابسَنا نظيفةٌ
فابْحثُوا في خيوطها العميقة
تجِدُوا أنّ القذارةَ فِي تفاصيلَ صغيرةْ
وقلوبُنا سوداءُ يملؤُها الخرابُ
فانفضُوا عنكُمُ ما في النفسِ منْ عَفَنٍ
واخرجُوا للشّمسِ عارينَ مَنْ كلّ شيءٍ
وتعمّدُوا بالمطرْ
×××
ماذا تريدينَ أيّتها الأرضُ الحزينةُ؟
تُهْنا...
والدّوائرُ العميقةُ فيكِ
تُعيدُ ترتيبَ الخرائط
تُعيدُ تقليصَ البشَرْ
وتدفعُنَا وقوداً
كي يعيشَ الذّهبيّونَ في أبراجِهمِ العاليةْ
ويحرّكونَ الأرضَ كي تهتزّ في أعماقِها
وتأكلَ أجسادَنا البالية..
×××
منْ أجلِ الحياة
وهيَ الشّهيّةُ أكثرَ منَ الموتُ
تقولُ الطفلةُ: (اخرجني وخُذْني جاريةْ)
فتقتلُنا
تعرّي ذواتَنا الخافيةْ
وتهزّنا أكثرَ منْ زلازلِ الأرضِ
بكلماتِها القاسيةْ
وأبٌ يغنّي في وداعِ الملاكينِ
يعاهدُهما على الوفاءِ
فيلهبُ ناراً في القلوبِ
وتظلُّ الدّوائرُ العميقةُ في نشوةٍ
ترسمُ في الخَفاءِ مصيرَنا
تبدّدُنا بصمتٍ
ونَحنُ بيادقٌ
تلهو بِنا ما تشاءُ
×××
ألا أيّتُها النّارُ
يا أوّلَ مُؤنسٍ
أعيدي لنا الغاباتِ خضراءَ
طَهّرينَا منْ كلامِ المُنجّمينَ
أحرقينا
لعلّنَا نرجعُ للبراءةِ أوّلَ التّكوينِ
لعلّ روحاً جديدةْ
ترتّبُ أيّامَنا الباقيةْ

ونحا الشاعر منير خلف ابن محافظة الحسكة نحو زميله بكتابة نص جميل قارب فيه هذه الكارثة التي لم تفرّق ولم تنتخب بل صعقتنا جميعاً تحت هول أذاها، فوحدتنا المأساة:

«ربّ جرحٍ لمّ شمل السُّحُبِ/ ونمى فينا بكاء القصبِ/ لاتقولوا: ذاك كرديٌّ وذا/ تركمانيٌّ وذا من عربِ/ كلّنا من آدمٍ، حوّاؤهُ/ أطعمَتْنا من رغيفِ التّعبِ/ جُبلَتْ من كدرِ طينتُنا/ يا جهاتِ الأرضِ كم من نُوَبٍ !؟/ وضَعَتْنا في يدِ الزلزالِ، لا/ أمّةٌ تصحو، ولا دعوى نبيٍ/ هزّةُ الأرضِ، فما ميراثنا؟/ أن تهزّ الأرضُ جذعَ النّسبِ/ موتُنا السّوريُّ جرحاً قد غدا/ بارداً في اليُتْمِ معصوبَ الأبِ/ إنها الأنقاضُ أبدتْ ما خفى/ جفوةَ القربى كنارِ الخُطَبِ».

كما نسج الشاعر د. حسان الجودي ابن حمص من مغتربه نصّه المؤثّر على شكل ومضة منحوتة من الألم :

لهفي على طفل يضمُّ ترابا
والأم تحته تحضن الأحبابا
لهفي على وطن يلمُّ عظامهُ
والموت يغرس ضاحكاً أنيابا
لهفي على السوريّ ترجف روحهُ
والقهر آلاتٌ تخيط ثيابا

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي - للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد - للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق - كورنيش الميدان - صحيفة تشرين - أرقام التواصل: ■ الهاتف: ٢١٣١١٠٠/١/٢/٣/٦ - ٠١١ ■ الإيميل: admin@tishreen.news.sy ■ الفاكس: ٨٨١٧٦١٣